

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/٧٩٦

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية
رقم (٢٠١٣/٣٣٣) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١ المفصلة من محكمة الجنايات الكبرى
والمتمضمن:-

أولاً:- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم

بالجنح :-

١- حمل وحياسة أداة راضية خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات وعملاً بالمادة (١٥٦)
من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير
والرسوم ومصادرة الأداة الراضية حال ضبطها.

٢- حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات وعملاً بالمادة (١٥٦)
من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير
والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة.

٣- السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه
بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

ثانياً:- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية الاغتصاب خلافاً
للمادة (٢٩٢/١ أ) عقوبات، وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته وعملاً بذات
المادتين الحكم على المجرم بالوضع بالأسغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة
والرسوم .

ثالثاً: - عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٦/أ) عقوبات، وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكرر ثلاث مرات وعملاً بالمواد ذاتها الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات والرسوم.

رابعاً: - عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم، ومصادرة الأداة الحادة والراضة حال ضبطهما.

ولما كان هذا القرار مميزاً بحكم القانون وعملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإنني أرفع لمحكمة ملف القضية المشار إليها أعلاه لإجراء مقتضى القانوني.

حيث إن الحكم الصادر بحق المتهم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية. لهذا التمس تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢٠١٣/٤/٢٢) تأييد القرار الصادر كونه جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية وجاء خالياً من أي عيب أو خطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى، أسندت للمتهم :-

التهم المسندة :-

١ - جناية الاغتصاب وفقاً للمادة (٢٩٢/أ) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته .

٢- جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

٣- جنحة حمل وحيازة أداة راضة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

٤- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

٥- جنحة السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة (٣٩٠) عقوبات .

الوقائع:

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها وعمرها ٢٧ سنة هي شقيقة المتهم وبتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٣ وأثناء خروج المجني عليها من منزل والدها تفاجأت بالمتهم ينزل من بكب وكان يحمل بيده عصا (قنوة) وقام بضربها بها ووضعها في البكب وأخذها إلى منزل وأثناء صعودهما على الدرج قام بالإمساك بمؤخرتها ثم أدخلها لغرفة الضيوف وتناول المشروبات الكحولية وقام بتقبيلها على فمها ونزل بنطلونه وكلسونه وأرغمها على لعق قضيبه ثم قام بنزع ملابسها عنها وأصبحت عارية تماماً من الملابس وعاشرها معاشرة الأزواج واستمنى على ملابسها وبعد أن انتهى قام بتوصيلها لمنزل والدها وفي الطريق قام بالتحسيس على مؤخرتها وتقدمت المجني عليها بالشكوى وتم تحرير ملابسها وأخذ عينات منها وبفحصها تبين أن الحيوانات المنوية الموجودة على (بروتيل) المجني عليها تعود للمتهم وأن الخلايا الطلائية المستخلصة من مهبل المجني عليها تعود للمتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبالتدقيق في ملف الدعوى وجدت المحكمة أن واقعة هذه الدعوى التي تستخلصها

ويرتاح إليها وجدانها تتلخص في أن المجني عليها

والبالغة من العمر ٢٧ عاماً هي شقيقة المتهم وأنه وبتاريخ

٢٣/١١/٢٠١٣ وأثناء خروج المجني عليها من منزل والدها في مدينة جرش

صادفها المتهم حيث تفاجأت به ينزل من بكب وكان يحمل بيده عصا وقام بضربها

بها على أنحاء متفرقة من جسمها واصطحبها معه في البكب وأخذها إلى منزله وأنه

وأثناء صعوده على درج منزله قام بالإمساك بمؤخرة المجني عليها ثم قام بالدخول إلى

غرفة الضيوف وتناول المشروبات الكحولية ثم اصطحبها إلى غرفة النوم وقام بتقبيلها

على فمها وقام بإنزال بنطلونه وكلسونه حتى الركبة وقام بالإمساك بشعر المجني عليها حيث قامت بمص قضيبه ثم بعد ذلك طلب من المجني عليها أن تخلع ملابسها وعندما رفضت قام بلطمها على وجهها وقام بتشليحها بنطلونها وكلسونها حتى الركبة وجعلها تنام على ظهرها ورفع رجليها وأدخل قضيبه المنتصب في فرجها وقام بمعاشرتها معاشرة الأزواج واستمر إلى أن استمنى داخل فرجها وخارجه وبعد ذلك خرج هو والمجني عليها من الغرفة بعد أن ارتديا ملابسهما وقام بتوصيلها إلى منزل أهلها وفي الطريق قام بضمها إليه ووضع يده على مؤخرتها، وبعد أن غادر المتهم نعيم قامت المجني عليها بإخبار الشاهدة بما فعله المتهم وذلك على مسمع من والدتها الشاهدة

ثم ذهبت وتقدمت بالشكوى وتبين نتيجة فحص العينات المأخوذة من ملابس المجني عليها ومن فرجها أن الحيوانات المنوية الموجودة على (بروتيل) المجني عليها تعود للمتهم وأن الخلايا الطلائية المستخلصة من مهبل المجني عليها تعود للمتهم وعندما تم ضبط المتهم ضبط معه أداة حادة .

التطبيقات القانونية:-

وبتطبيق القانون على الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم تجاه شقيقته المجني عليها والتي تمثلت بقيامه بتشليحها ملابسها من بنطلون وكلسون ومن ثم قيامه بإدخال قضيبه المنتصب في فرجها واستمراره بذلك إلى أن استمنى داخل فرجها وخارجه، وأن هذه الأفعال قد تمت بالعنف الذي مارسه المتهم تجاه المجني عليها بدليل ما ورد بالتقرير الطبي المنظم بحق المجني عليها فإن هذه الأفعال تشكل كامل عناصر وأركان جناية الاغتصاب بحدود المادة (١/٢٩٢) وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته باعتبار أن أفعال المتهم قد وقعت على شقيقته وهي من محارمه .

كما وجدت المحكمة أن الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم تجاه المجني عليها شقيقته وسبقت قيامه باغتصابها والتي تمثلت بقيامه بالإمساك بمؤخرتها أثناء صعودها على الدرج المؤدي إلى منزله وكذلك إمساكه بمؤخرتها أثناء قيامه بتوصيله لها إلى منزل أهلها وقيامه بإجبارها على مص قضيبه، فإن هذه الأفعال والتي خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها واستطالت إلى أماكن العفة والعورة في جسدها تشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته مكررة ثلاث مرات باعتبار أن هذه الأفعال قد تمت

خلاقاً لإرادة المجني عليها ورغماً عنها وتمت عليها وهي شقيقة المتهم وإحدى محارمه. ووجدت المحكمة أن قيام المتهم بحمل عصا (قنوة) استخدمها في ضرب المجني عليها عندما صادفها في الشارع، فإن هذه الأفعال تشكل جنحة حمل وحياسة أداة راضية بحدود المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات. كما وجدت المحكمة أن قيام المتهم بحمل وحياسة أداة حادة ضبطت معه عند إلقاء القبض عليه يشكل جرم حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات.

وحيث وجدت المحكمة أن المتهم كان في حالة سكر عندما صادف شقيقته في الشارع واصطحبها إلى منزله بعد ضربها وهو في هذه الحالة واستمر في منزله بتناول المشروبات الروحية فإن فعله هذا يشكل جنحة السكر المقرون بالشغب بحدود المادة ٣٩٠ من قانون العقوبات.

لهذا وتأسيساً على كل ما تقدم وحيث ثبت ارتكاب المتهم للجرائم المسندة إليه قررت المحكمة ما يلي:-

- ١- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة راضية بحدود المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الراضية حال ضبطها.
- ٢- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة.
- ٣- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب بحدود المادة ٣٩٠ من قانون العقوبات وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم.

٤- عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية الاغتصاب بحدود المادة ١/٢٩٢ من قانون العقوبات
وبدلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون.

٥- عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات
وبدلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون مكررة ثلاث مرات.

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة معاقبة المجرم

بما يلي:-

١- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٢ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من ذات
القانون وضع المجرم
عشرين سنة والرسوم وتضمنينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف.

٢- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون
وضع المجرم
سنوات والرسوم وتضمنينه نفقات المحاكمة عن كل جناية هتك عرض جُرم بها
محسوبة له مدة التوقيف.

٣- وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق
المجرم
عشرين سنة والرسوم وتضمنينه نفقات المحاكمة محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة
الأداة الراضية والأداة الحادة حال ضبطهما.

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون وباستعراض محكمات لأوراق
الدعوى وأدلتها تبين أن محكمة الجنايات الكبرى وبما لها من صلاحية في وزن البينة
وتقديرها بمقتضى أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية توصلت إلى
أن ما قام به المتهم من أفعال تجاه المجني عليها والمتمثلة بإقدامه على تشليح شقيقته
المجني عليها فاطمة بنطالها وكلسونها وإدخاله قضيبه المنتصب في فرجها إلى أن استمنى

داخل وخارج فرجها وبواسطة العنف الذي مارسه تجاهها والمؤيد بتقرير الطب الشرعي إنما تشكل كافة أركان وعناصر جناية الاغتصاب بحدود المادة (٢٩٢/١ أ) ودلالة المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات باعتبار المجني عليها وهي شقيقته هي أحد محارمه.

وبأن ما أقدم عليه المتهم من أفعال سبقت واقعة الاغتصاب والمتمثلة بالإمساك بمؤخرتها أثناء صعودها إلى درج منزله، وإمساكه بمؤخرتها أثناء توصيلها إلى أهلها وإجبارها على مص قضيبه والتي خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها واستطالت إلى عورتها تشكل وبالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٦/١) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة ثلاث مرات كونها تمت خلافاً لإرادة المجني عليها .

وأن حمل المتهم لأداة راضة (قنوة) استخدمها بضرب المجني عليها تشكل جنحة حمل وحياسة أداة راضة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات.

وإن حمل المتهم لأداة حادة ضبطت معه وقت إلقاء القبض عليه يشكل جرماً بحدود المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات. وأن وجود المتهم بحالة سكر عند مصادفته لشقيقته المجني عليها في الشارع واصطحابه لها إلى منزله بعد ضربها واستمراره بتناول المشروبات الروحية في منزله يشكل جرماً يتفق وأحكام المادة (٣٩٠) من قانون العقوبات.

ونجد إن محكمة الجنايات الكبرى ناقشت أدلة الدعوى مناقشة سليمة وصحيحة أشارت لمقتطفات منها ضمنيتها قرارها واستخلصت منها ما توصلت إليه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومحكمتنا وبما لها من صلاحية قانونية بنظر الدعوى موضوعاً تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه، كما تقرها على قرار التجريم والعقوبة المفروضة.

وحيث إن الحكم الصادر جاء مستجمعاً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسبابه ومستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها بالمادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

لذا نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٧/٦/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

١٢٠

دقق/أ. ك

lawpedia.jo